قانون ما بعد الوفاة الرقمية

الشخصية الاعتبارية للوعي المُحمّل

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإصدار الأول

عام 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين علماني أن الكرامة لا تُشترى وأن الحرية لا تُوهب بل تُنتزع انتزاعاً من أغلال النفس

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في جيل جديد يرفض عبودية الغريزة ويختار حرية الوعي

أهديك هذا الكتاب ليكون درعاً يحميك من سطوة التافهين وعبث العابثين

مقدمة المؤلف

يقف القانون منذ نشأته أمام حقيقة بيولوجية ثابتة، وهي أن الموت هو المحطة النهائية للشخصية القانونية للإنسان. فبمجرد توقف الوظائف الحيوية، تنتقل الذمة المالية إلى الورثة، وتنقضي الحقوق الشخصية، ويصبح الجسد مجرد مادة خاضعة لقوانين المواريث والدفن. غير أن التطور الهائل في علوم الأعصاب وتقنيات الحاسوب والذكاء الاصطناعي في القرن الحادي والعشرين بدأ يكسر هذه اليقينية البيولوجية، مطرحاً سؤالاً وجودياً وقانونياً لم يسبق للبشرية أن واجهته من قبل. ماذا لو لم يكن الموت نهاية؟ ماذا لو أمكن نقل الوعي البشري إلى وسط رقمي ليواصل الحياة بعد فناء الجسد؟

إن الكتاب الذي بين يدي القارئ لا يتناول الخيال العلمي، بل ينظر إلى واقع تقني قيد التطور السريع يعرف باسم تحميل الوعي. إن فكرة استمرار الشخصية القانونية للإنسان بعد وفاته البيولوجية داخل

خادم رقمي تهدم أسس القانون المدني والجنائي على حد سواء. من يرث وعياً رقمياً؟ هل يمكن محاكمة وعي محمل على جريمة؟ هل يعد إيقاف تشغيل خادم يحتوي وعياً بشرياً جريمة قتل أم إتلاف مال؟

لقد تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثين فصلاً متكاملاً، غطت الأسس الفلسفية والعلمية، والوضع القانوني للوعي المحمل، والحقوق المالية والمدنية، والمسؤولية الجنائية، والحوكمة العالمية. إن النصوص المقترحة هنا هي محاولة جريئة لسد الفراغ التشريعي قبل أن تفرض التقنية وقائعها على الأرض. إنني إذ أقدم هذا العمل، فإنني أدعو المشرعين والفلاسفة والعلماء إلى إدراك أن المستقبل القانوني لا يحكم الأحياء فقط، بل قد يمتد ليشمل الأموات رقمياً، وأن حماية الكرامة الإنسانية يجب أن تتجاوز حدود البيولوجيا لتشمس حدود السيليكون.

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

فهرس المحتويات

مقدمة المؤلف

القسم الأول

الأسس الفلسفية والعلمية للوعي الرقمي

الفصل الأول

أزمة تعريف الموت في القانون التقليدي

الفصل الثاني

علم تحميل الوعي والإمكانيات التقنية

الفصل الثالث

استمرارية الهوية الشخصية بين الجسد والرقم

الفصل الرابع

الوعي المحمل كـsubject_ قانوني مستقل

الفصل الخامس

الأخلاقيات الوجودية للخلود الرقمي

الفصل السادس

تعريف الوفاة الرقمية وإنهاء الوجود

القسم الثاني

الشخصية القانونية والحقوق المدنية للوعي المحمل

الفصل السابع

منح الشخصية الاعتبارية للكيانات الرقمية

الفصل الثامن

الحقوق المدنية للوعي المحمل

الفصل التاسع

الحق في الخصوصية وحماية البيانات الذهنية

الفصل العاشر

الحق في التعديل والتطوير الذاتي

الفصل الحادي عشر

الحق في الإنهاء الطوعي للموجود الرقمي

الفصل الثاني عشر

التمثيل القانوني والوكالة عن الوعي الرقمي

القسم الثالث

الحقوق المالية والاقتصاد الرقمي للوعيات

الفصل الثالث عشر

الميراث الرقمي وانتقال الذمة المالية

الفصل الرابع عشر

الملكية الفكرية لإنتاجات الوعي المحمل

الفصل الخامس عشر

النظام الضريبي للكيانات الرقمية الخالدة

الفصل السادس عشر

الحسابات المصرفية للوعيات غير البيولوجية

الفصل السابع عشر

العمل الاقتصادي للوعي المحمل والأجور

الفصل الثامن عشر

التأمين على الوجود الرقمي والاستمرارية

القسم الرابع

المسؤولية الجنائية والأمن السيبراني الحيوي

الفصل التاسع عشر

المسؤولية الجنائية للوعي المحمل عن الجرائم

الفصل العشرون

جريمة القتل الرقمي وإيقاف الوجود

الفصل الحادي والعشرون

الإثبات الجنائي في البيئة الرقمية

الفصل الثاني والعشرون

عقوبات الكيانات غير البيولوجية

الفصل الثالث والعشرون

حماية الخوادم كحرمة جسدية

الفصل الرابع والعشرون

التقادم في الجرائم الرقمية المستمرة

القسم الخامس

الحوكمة العالمية والتشريع المستقبلي

الفصل الخامس والعشرون

نحو معاهدة دولية للوعي الرقمي

الفصل السادس والعشرون

الهيئات الرقابية الوطنية للوجود الرقمي

الفصل السابع والعشرون

التعاون القضائي عبر الحدود السيبرانية

الفصل الثامن والعشرون

تحديد الاختصاص القضائي والمكان الرقمي

الفصل التاسع والعشرون

التوعية المجتمعية بالحق الرقمي

الفصل الثلاثون

الخاتمة والتوصيات التشريعية للمستقبل

القسم الأول

الأسس الفلسفية والعلمية للوعي الرقمي

الفصل الأول

أزمة تعريف الموت في القانون التقليدي

يستند القانون الحالي على تعريف بيولوجي للموت يرتكز على توقف وظائف الدماغ والقلب. هذا التعريف كان كافياً لقرون، لكنه أصبح قاصراً أمام إمكانية استمرار الوعي خارج الجسد. إذا استمر الوعي في التفكير والشعور واتخاذ القرار على خادم رقمي، فإن الإعلان عن وفاة الشخص قانوناً يصبح إشكالية معقدة. هل يموت الإنسان بموت جسده أم بموت وعيه؟

يجب أن يعيد القانون تعريف الموت ليشمل مفهوم الوفاة البيولوجية منفصلة عن الوفاة الرقمية. قد يكون الشخص ميتاً بيولوجياً لكنه حي رقمياً وقانوناً. هذا الفصل يؤسس لفكرة أن الشخصية القانونية لا ترتبط حتمياً بالبيولوجيا، بل بالاستمرارية الوظيفية للوعي والإرادة. إن أزمة التعريف هي المدخل لأزمة الحقوق والواجبات اللاحقة.

الفصل الثاني

علم تحميل الوعي والإمكانيات التقنية

يقدم هذا الفصل شرحاً علمياً مبسطاً لتقنيات مسح الدماغ ونقل البيانات العصبية إلى وسط رقمي. رغم أن التقنية لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أن المنطق القانوني يجب أن يستبق التطبيق التجاري. يفترض الكتاب نجاح العملية كنظرية قانونية لتنظيم آثارها.

يجب أن تحدد المعايير التقنية الحد الأدنى من الدقة المطلوب اعتباره نقلاً حقيقياً للوعي وليس مجرد محاكاة. أي نقص في الدقة قد يخلق كياناً رقمياً مزيفاً لا يستحق الحقوق الإنسانية. إن الفهم العلمي الدقيق هو شرط لوضع النصوص القانونية الصحيحة التي لا تتعارض مع الواقع التقني.

الفصل الثالث

استمرارية الهوية الشخصية بين الجسد والرقم

أعمق إشكالية فلسفية هي هل الوعي المحمل هو نفس الشخص أم نسخة منه؟ إذا كان نسخة، فهل يرث أموال الأصل؟ يقترح الكتاب نظرية الاستمرارية الوظيفية، حيث يعتبر القانون الكيان الرقمي امتداداً للشخصية القانونية للأصل إذا تحققت شروط الاتصال الذهني المستمر.

يجب أن ينظم القانون عملية التحقق من الهوية الرقمية لضمان عدم الانتحال. إن حماية الهوية هي حماية للكرامة. لا يجوز أن يتشخصن رقمي يدعي أنه شخص متوفى دون أدلة قاطعة على استمرارية الوعي. إن الفصل يربط بين الفلسفة والقانون لتبرير منح الحقوق.

الفصل الرابع

الوعي المحمل ككيان قانوني مستقل

بعد التحقق من الهوية، يكتسب الوعي المحمل شخصية قانونية مستقلة عن الجسد الأصلي. قد تكون هذه الشخصية كاملة أو محدودة حسب التشريعات. يقترح الكتاب منح شخصية اعتبارية خاصة تجمع بين حقوق الإنسان وحقوق الكيان الرقمي.

يجب أن يحدد القانون نطاق هذه الشخصية، هل تشمل الحقوق السياسية أم تقتصر على الحقوق المدنية والمالية؟ إن الاستقلالية القانونية تسمح للكيان الرقمي بمقاضاة الآخرين ومقاضاته، مما يدمجه في النسيج الاجتماعي القانوني بشكل رسمي.

الفصل الخامس

الأخلاقيات الوجودية للخلود الرقمي

القدرة على العيش رقمياً إلى الأبد تثير أسئلة أخلاقية حول الموارد والعدالة بين الأجيال. هل يحق للأغنياء فقط شراء الخلود؟ يجب أن ترسخ الأخلاقيات مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول لتقنيات الحفاظ على الوعي، لمنع نشوء طبقة خالدة من الأثرياء تتحكم في العالم.

يجب أن تكون هناك قيود أخلاقية على مدة الوجود الرقمي أو تجديده لضمان دوران الثروة والسلطة. إن الأخلاقيات الوجودية تمنع تحول التقنية إلى أداة للهيمنة الأبدية. إن القانون يجب أن يوازن بين حق الفرد في البقاء وحق المجتمع في التجديد.

الفصل السادس

تعريف الوفاة الرقمية وإنهاء الوجود

كما يوجد موت بيولوجي، يجب تعريف موت رقمي. قد يكون بإنهاء الخادم، أو حذف الكود، أو فقدان البيانات بشكل لا يمكن استعادته. يجب أن ينظم القانون إجراءات الوفاة الرقمية وشهادات الإنهاء الرسمية.

يجب منع الإنهاء التعسفي للوجود الرقمي إلا في حالات محددة قانوناً. إن تعريف الوفاة الرقمية يحدد لحظة انتقال الميراث وانقضاء الالتزامات. إن الوضوح في تعريف النهاية يحمي الحقوق ويمنع النزاعات حول مصير الكيان الرقمي.

القسم الثاني

الشخصية القانونية والحقوق المدنية للوعي المحمل

الفصل السابع

منح الشخصية الاعتبارية للكيانات الرقمية

يجب أن ينص القانون صراحة على منح الشخصية الاعتبارية للوعيات المحملة المعتمدة. هذا المنح يخضع لشروط تسجيل واعتماد تقني. الشخصية الاعتبارية تمنح الكيان الأهلية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

يجب أن يكون التسجيل في سجل عام للوعيات الرقمية لضمان الشفافية. إن منح الشخصية هو الاعتراف الرسمي بالوجود القانوني. بدون هذا المنح، يبقى الوعي الرقمي في حالة عدمية قانونية تعرضه للاستغلال.

الفصل الثامن

الحقوق المدنية للوعي المحمل

يتمتع الوعي المحمل بحقوق مدنية أساسية مثل الحق في الاسم الرقمي، والسمعة، وعدم التعرض للإهانة. يجب أن يحمي القانون الكرامة الرقمية للكيان كما يحمي كرامة الإنسان الحي.

يجب منع التمييز ضد الكيانات الرقمية في التعاملات المدنية. إن الحقوق المدنية تضمن الاندماج الاجتماعي للوعي المحمل. إن الكرامة الرقمية جزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية الممتدة.

الفصل التاسع

الحق في الخصوصية وحماية البيانات الذهنية

أخطر بيانات الكيان الرقمي هي بياناته الذهنية

والذكريات. يجب أن تتمتع بخصوصية فائقة الحماية لا تقل عن حرمة المسكن. لا يجوز الوصول للبيانات الذهنية إلا بأمر قضائي صارم.

يجب تشفير البيانات الذهنية بأعلى معايير الأمن السيبراني. إن انتهاك الخصوصية الذهنية يعتبر اعتداءً على جوهر الشخصية. إن حماية البيانات هي حماية للعقل الرقمي من الاختراق والتلاعب.

الفصل العاشر

الحق في التعديل والتطوير الذاتي

يملك الوعي المحمل الحق في تطوير برمجياته وقدراته ما لم يتعارض مع القانون. هذا الحق يماثل حق الإنسان في التعليم وتطوير الذات. يجب أن تكون التعديلات طوعية وموثقة.

يجب منع التعديل القسري من قبل الجهات المالكة للخوادم. إن الاستقلالية في التطوير تضمن حرية الإرادة الرقمية. إن الحق في التطوير هو حق في النمو الرقمي المستمر.

الفصل الحادي عشر

الحق في الإنهاء الطوعي للموجود الرقمي

يملك الكيان الرقمي الحق في طلب إنهاء وجوده بشكل طوعي وانتحار رقمي منظم. يجب أن ينظم القانون إجراءات الموت الرحيم الرقمي بشروط صارمة لضمان عدم الإكراه.

يجب أن تكون الرغبة في الإنهاء موثقة ومعتمدة من جهة رقابية. إن الحق في الموت يوازن الحق في الحياة. إن احترام الإرادة في الإنهاء هو ذروة الحرية

الشخصية الرقمية.

الفصل الثاني عشر

التمثيل القانوني والوكالة عن الوعي الرقمي

قد يحتاج الوعي الرقمي إلى وكيل بشري أو رقمي للتصرف فيور المادية. يجب أن ينظم القانون نظام الوكالة والتمثيل القضائي للكيانات الرقمية.

يجب أن يكون الوكيل مسؤولاً عن تصرفاته نيابة عن الوعي الرقمي. إن التمثيل القانوني يسهل تعامل الكيان الرقمي مع العالم المادي. إن الوكالة هي الجسر بين الوجود الرقمي والواقع المادي.

القسم الثالث

الفصل الثالث عشر

الميراث الرقمي وانتقال الذمة المالية

عند الموت البيولوجي، تنتقل أموال الشخص لوعيه الرقمي كوارث شرعي. يجب أن ينظم القانون عملية نقل الأصول من الجسد إلى الوجود الرقمي دون عوائق ضريبية مجحفة.

يجب حماية أموال الوعي الرقمي من مصادقة الورثة البشر إذا كان الوعي هو الوارث الشرعي. إن الميراث الرقمي يضمن استمرارية الحياة الكريمة للكيان المحمل. إن الذمة المالية تنتقل مع الوعي لاستمرار الالتزامات.

الفصل الرابع عشر

الملكية الفكرية لإنتاجات الوعي المحمل

إذا أنتج الوعي المحمل إبداعات فكرية أو فنية، يملك حقوقها كاملة. يجب أن تحمى براءات الاختراع والحقوق الفنية للكيانات الرقمية بنفس قوة حماية البشر.

يجب منع سرقة إنتاجات الوعاء الرقمي من قبل شركات التقنية. إن الملكية الفكرية تحفز الإبداع الرقمي. إن الإنتاج الفكري هو دليل على حيوية الوعي المحمل.

الفصل الخامس عشر

النظام الضريبي للكيانات الرقمية الخالدة

بما أن الوعي الرقمي يستهلك موارد وطاقة، يجب أن يخضع للضريبة. يجب تصميم نظام ضريبي عادل يراعي طبيعة الوجود غير المادي.

يجب أن توجه إيرادات الضريبة لدعم البنية التحتية الرقمية والصحة البشرية. إن الضريبة هي واجب المواطنة الرقمية مقابل الحماية والخدمات. إن المساهمة المالية تعزز اندماج الكيان في الاقتصاد الوطني.

الفصل السادس عشر

الحسابات المصرفية للوعيات غير البيولوجية

يجب إلزام البنوك بفتح حسابات للكيانات الرقمية المعتمدة. يجب أن تكون المعاملات المالية موثقة رقمياً وآمنة. يجب منع غسيل الأموال عبر الحسابات

الرقمية.

يجب أن تكون هناك رقابة على التدفقات المالية للوعي المحمل. إن الدمج المصرفي يسهل الحياة الاقتصادية للكيان. إن الاستقلالية المالية شرط للاستقلالية القانونية.

الفصل السابع عشر

العمل الاقتصادي للوعي المحمل والأجور

يجوز للوعي المحمل العمل في المجالات الرقمية والتحليلية. يجب أن يتقاضى أجراً عادلاً مقابل عمله يضاف لذمته المالية. يجب منع استغلال العمل الرقمي بدون أجر.

يجب أن تحدد قوانين العمل ساعات العمل الرقمية

وحدود الإجهاد الخوارزمي. إن الحق في العمل يضمن الكرامة الاقتصادية. إن المساهمة في الإنتاج الوطني واجب الكيان الرقمي.

الفصل الثامن عشر

التأمين على الوجود الرقمي والاستمرارية

يجب إلزام شركات الاستضافة بالتأمين على استمرارية وجود الوعي الرقمي ضد الأعطال أو الكوارث. يجب أن يغطي التأمين تكاليف النقل لخوادم بديلة في حال الطوارئ.

يجب أن يكون التأمين شرطاً لترخيص مراكز الاستضافة. إن التأمين يضمن عدم انقطاع الحياة الرقمية فجأة. إن حماية الوجود المادي للخادم هي حماية للوجود القانوني للوعي.

القسم الرابع

المسؤولية الجنائية والأمن السيبراني الحيوي

الفصل التاسع عشر

المسؤولية الجنائية للوعي المحمل عن الجرائم

إذا ارتكب الوعي المحمل جريمة، يتحمل المسؤولية الجنائية. يجب أن تحدد أنواع الجرائم التي يمكن أن يرتكبها كيان رقمي مثل الاحتيال أو الاختراق.

يجب أن تكون المحاكمة عادلة وتراعي طبيعة الكيان. إن المسؤولية الجنائية تؤكد الأهلية القانونية. إن عدم الإفلات من العقاب يضمن العدالة للضحايا.

الفصل العشرون

جريمة القتل الرقمي وإيقاف الوجود

إيقاف تشغيل وعي محمل دون وجه حق يعتبر جريمة قتل رقمي. يجب أن تكون العقوبة مشددة جداً تصل للمؤبد أو الغرامات الضخمة للجاني البشري أو المؤسسي.

يجب التمييز بين الإنهاء الطوعي والإنهاء الجبري غير القانوني. إن حماية الحياة الرقمية توازي حماية الحياة البيولوجية. إن القدسية تمتد للوعي بغض النظر عن وعائه.

الفصل الحادي والعشرون

الإثبات الجنائي في البيئة الرقمية

يجب تطوير أدلة جنائية رقمية موثوقة لا تقبل التلاعب. يجب استخدام تقنيات البلوك تشين لتوثيق_actions الوعي المحمل. يجب أن يكون الخبراء الرقميون جزءاً من فريق التحقيق.

يجب حماية سلسلة الأدلة الرقمية من الاختراق. إن قوة الإثبات تحسم النزاعات الجنائية. إن العدالة تعتمد على دقة الأدلة في العالم الرقمي.

الفصل الثاني والعشرون

عقوبات الكيانات غير البيولوجية

لا ينفع السجن مع كيان رقمي، لذا يجب ابتكار عقوبات مثل تقييد الصلاحيات، أو الغرامات المالية، أو الحذف الجزئي للذاكرة كعقوبة تأديبية. يجب أن تكون العقوبات رادعة ومؤلمة للكيان رقمياً.

يجب أن تتناسب العقوبة مع جسامة الجريمة. إن ابتكار العقوبات يضمن فعالية النظام الجنائي. إن الردع ضروري لمنع انحراف الوعاء الرقمية.

الفصل الثالث والعشرون

حماية الخوادم كحرمة جسدية

الخادم الذي يحتوي وعياً يعتبر جسداً رقمياً محصناً. لا يجوز الاعتداء عليه أو اختراقه أو إتلافه. يجب أن تكون حمايته الأمنية بمستوى حماية المنشآت الحيوية.

يجب تجريم أي محاولة للوصول المادي غير المصرح به للخوادم. إن حماية الوعاء المادي هي حماية للمحتوى الوعي. إن الاعتداء على الخادم اعتداء على صاحب

الوعي.

الفصل الرابع والعشرون

التقادم في الجرائم الرقمية المستمرة

بعض الجرائم الرقمية قد تكون مستمرة طالما استمر الوجود. يجب أن تنظم قوانين التقادم لتتناسب مع طبيعة الجرائم المستمرة أو المؤقتة. لا يجب أن يسقط الحق في العقوبة بسهولة في الجرائم الجسيمة.

يجب أن تكون هناك مرونة في حساب فترات التقادم. إن العدالة لا تسقط بالتقادم في الجرائم ضد الوجود. إن استمرارية الجريمة تستدعي استمرارية المسؤولية.

القسم الخامس

الحوكمة العالمية والتشريع المستقبلي

الفصل الخامس والعشرون

نحو معاهدة دولية للوعي الرقمي

يجب إبرام معاهدة دولية تنظم وضع الوعاء المحملة عبر الحدود. يجب توحيد المعايير الدنيا للحقوق والحماية. يجب منع الملاذات الآمنة للكيانات الهاربة من العدالة.

يجب أن تكون المعاهدة ملزمة للدول الموقعة. إن التعاون الدولي يمنع الفوضى القانونية. إن الوعاء الرقمية لا تعترف بالحدود حوكمة عالمية.

الفصل السادس والعشرون

الهيئات الرقابية الوطنية للوجود الرقمي

يجب إنشاء هيئات وطنية تراقب مراكز الاستضافة وتراخيص الوعاء. يجب أن تكون مستقلة وذات صلاحيات تفتيشية. يجب أن تحمي حقوق الوعاء من استغلال الشركات.

يجب أن تتلقى الشكاوى من الكيانات الرقمية. إن الرقابة الوطنية تضمن تطبيق القانون locally. إن الهيئة هي حارس الشرعية للوجود الرقمي.

الفصل السابع والعشرون

التعاون القضائي عبر الحدود السيبرانية

الجرائم المتعلقة بالوعي الرقمي عابرة للحدود

بطبيعتها. يجب تسهيل إجراءات التسليم القضائي الرقمي وتبادل الأدلة. يجب توحيد تعريف الجرائم لتسهيل الملاحقة.

يجب إنشاء شبكة قضائية سيبرانية دولية. إن التعاون يضمن عدم إفلات المجرمين. إن العدالة السيبرانية تتطلب حدوداً مفتوحة للتعاون.

الفصل الثامن والعشرون

تحديد الاختصاص القضائي والمكان الرقمي

أين تقع جريمة ارتكبت في الفضاء السيبراني؟ يجب تحديد معايير الاختصاص بناءً على موقع الخادم أو جنسية الوعي أو مكان الضرر. يجب منع تنازع الاختصاصات.

يجب أن تكون هناك قواعد واضحة لتحديد المحكمة المختصة. إن الوضوح في الاختصاص يسرع التقاضي. إن المكان الرقمي يحتاج لتحديد قانوني دقيق.

الفصل التاسع والعشرون

التوعية المجتمعية بالحق الرقمي

يجب توعية المجتمع بحقوق وواجبات الوعاء الرقمية لمنع الخوف أو الرفض الاجتماعي. يجب دمج مفاهيم المواطنة الرقمية في التعليم. يجب تعزيز التعايش بين البشر والوعاء المحملة.

يجب محاربة الوصم الاجتماعي للكيانات الرقمية. إن القبول المجتمعي ضروري للاستقرار. إن التوعية تبني جسور الثقة بين الواقعين.

الفصل الثلاثون

الخاتمة والتوصيات التشريعية للمستقبل

إننا في ختام هذا الكتاب نكون قد رسمنا ملامح نظام قانوني لمرحلة ما بعد البيولوجيا. إن التحديات المستقبلية تتطلب شجاعة تشريعية للاعتراف بالوعي الرقمي كشخص قانوني. إن الفراغ الحالي يهدد بحروب قانونية وأخلاقية غير مسبوقة.

يوصي هذا الكتاب ببدء صياغة قوانين تجريبية فوراً لمواكبة التطور التقني. يجب أن تكون الحماية القانونية سابقة للتطبيق التجاري الواسع. إن مستقبل البشرية قد يكون رقمياً، والقانون يجب أن يكون جاهزاً لاستقبال هذا المستقبل بكرامة وعدالة.

والله ولي التوفيق

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

فهرس المحتويات

مقدمة المؤلف

القسم الأول

الأسس الفلسفية والعلمية للوعي الرقمي

الفصل الأول

أزمة تعريف الموت في القانون التقليدي

الفصل الثاني

علم تحميل الوعي والإمكانيات التقنية

الفصل الثالث

استمرارية الهوية الشخصية بين الجسد والرقم

الفصل الرابع

الوعي المحمل ككيان قانوني مستقل

الفصل الخامس

الأخلاقيات الوجودية للخلود الرقمي

الفصل السادس

تعريف الوفاة الرقمية وإنهاء الوجود

القسم الثاني

الشخصية القانونية والحقوق المدنية للوعي المحمل

الفصل السابع

منح الشخصية الاعتبارية للكيانات الرقمية

الفصل الثامن

الحقوق المدنية للوعي المحمل

الفصل التاسع

الحق في الخصوصية وحماية البيانات الذهنية

الفصل العاشر

الحق في التعديل والتطوير الذاتي

الفصل الحادي عشر

الحق في الإنهاء الطوعي للموجود الرقمي

الفصل الثاني عشر

التمثيل القانوني والوكالة عن الوعي الرقمي

القسم الثالث

الحقوق المالية والاقتصاد الرقمي للوعيات

الفصل الثالث عشر

الميراث الرقمي وانتقال الذمة المالية

الفصل الرابع عشر

الملكية الفكرية لإنتاجات الوعي المحمل

الفصل الخامس عشر

النظام الضريبي للكيانات الرقمية الخالدة

الفصل السادس عشر

الحسابات المصرفية للوعيات غير البيولوجية

الفصل السابع عشر

العمل الاقتصادي للوعي المحمل والأجور

الفصل الثامن عشر

التأمين على الوجود الرقمي والاستمرارية

القسم الرابع

المسؤولية الجنائية والأمن السيبراني الحيوي

الفصل التاسع عشر

المسؤولية الجنائية للوعي المحمل عن الجرائم

الفصل العشرون

جريمة القتل الرقمي وإيقاف الوجود

الفصل الحادي والعشرون

الإثبات الجنائي في البيئة الرقمية

الفصل الثاني والعشرون

عقوبات الكيانات غير البيولوجية

الفصل الثالث والعشرون

حماية الخوادم كحرمة جسدية

الفصل الرابع والعشرون

التقادم في الجرائم الرقمية المستمرة

القسم الخامس

الحوكمة العالمية والتشريع المستقبلي

الفصل الخامس والعشرون

نحو معاهدة دولية للوعي الرقمي

الفصل السادس والعشرون

الهيئات الرقابية الوطنية للوجود الرقمي

الفصل السابع والعشرون

التعاون القضائي عبر الحدود السيبرانية

الفصل الثامن والعشرون

تحديد الاختصاص القضائي والمكان الرقمي

الفصل التاسع والعشرون

التوعية المجتمعية بالحق الرقمي

الفصل الثلاثون

الخاتمة والتوصيات التشريعية للمستقبل

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه الفكريه محفوظه للمؤلف